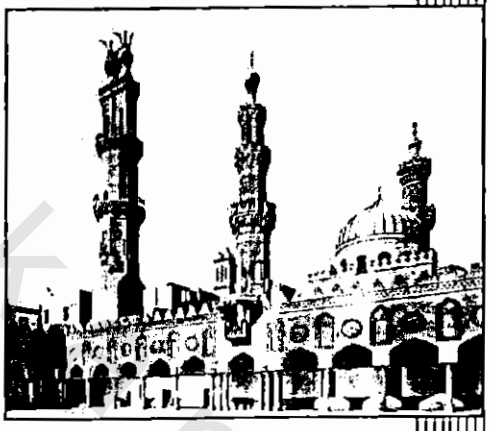

الأزهر وثورة ٢٥ يناير
بين الصمت واستعادة
زمام المبادرة

obeikandl.com

لأن الأزهر رجالاً ومؤسسة كان دوما مبعثا للثورات والواقف في الصفوف الأولي ضد الطغاة، كان لابد أن نرصد دور الأزهر في ثورة ٢٥ يناير وموقفه منها سواء مشاركة العلماء المنتمين إليه في وقائعها مباشرة أو من خلال تصريحات شيخ الأزهر وغيره من العلماء[1] خلال فترة الثورة وما تلاها من أحداث.

منذ بداية الدعوة إلى التظاهرات الحاشدة في أنحاء مصر بدايات ٢٠١١، واتخاذ ٢٥ يناير (يوم«عيد الشرطة») موعداً لإحدى ذُراها، لم يخرج الموقف الأزهري الرسمي عن «المتوقع» منه: كلامٌ عامٌّ مستهلكٌ حول «حرية إبداء الرأي»، ووجوب «سلمية» التظاهرات، مع التأكيد الدائم، بمناسبة ودونها، على الثقة في «القيادة الرشيدة الحكيمة للرئيس مبارك والقيادات الأمنية».

موقف غير إيجابي

وتأكَّد موقف الأزهر غير الإيجابي من هذه التظاهرات، وانحيازه مع نظام مبارك، يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، «جمعة الغضب».. حيث لم تكن التظاهرات قد هدأت طوال الأيام الثلاثة السابقة، وحيث بدأت أسقف المطالبات تعلو.. وإذا بصحيفة «صوت الأزهر»، الصوت الرسمي للأزهر جامعاً وجامعةً، تنشر تهنئةً إلى وزير الداخلية اللواء حبيب العدلي، مع صورة كبيرة له، بمناسبة «عيد الشرطة»!

ومثل هذا التصرف وإن بدا معتاداً، بل وآليًّا، يدل على «المعتاد» و«المتوقع» من «المؤسسة الدينية الرسمية» طوال عقود نظام مبارك وما قبلها :التأييد الدائم، والمباركة المستمرة.. دون اعتبار لموقف الشعب الحقيقي من النظام ورموزه. وهو الأمر الذي تتضاءل دلالته بالاعتياد والتوقع، إلا في مثل هذه الأيام التي بدت أنها استثنائية منذ سقوط أوائل شهداء «الأحداث».

(١) اعتمدت في هذا الجزء علي دراسة لمعهد العربية للدراسات ،نشرت بتاريخ الاثنين ٢٩ من ذي القعدة ١٤٣٣هـ - ١٥ من أكتوبر ٢٠١٢م.

ومع تصاعد أحداث التظاهرات، وارتفاع سقف المطالب إلى حد إقالة الرئيس، بل ومحاكمته (لا سيما بعد «موقعة الجمل» ٢ فبراير).. بدأت المؤسسة في طرح نفسها مركزاً للقاء ممثلين عن الشباب الثائرين، ومحاولة تقريب وجهات النظر، وحماية البلاد من الانزلاق في الفوضى الكاملة.

وحث فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب شيخ الأزهر في بيان له (٣ فبراير ٢٠١١) الشباب على «التعقل» لافتاً نظرهم إلى أن هذه «الأحداث يراد بها تفتيت مصر وتصفية حسابات وتنفيذ أجندات خارجية»، وتساءل: «أين أصوات العقلاء؟!»، ودعا شباب الميدان «الذين يحظون بثقته حتى هذه اللحظة» إلى العودة إلى بيوتهم وتهدئة الأوضاع، وإلى انتخاب مجموعة منهم للاجتماع معه للتباحث في حل للأزمة و«النقف على كلمة سواء».

السكون المتربص

تواصلت هذا الدعواتُ المستمرة إلى وجوب الحفاظ على الأرواح والممتلكات، لا سيما بعد انسحاب الشرطة الكامل من جميع شوارع مصر، ونزول الجيش المصري منذ مساء «جمعة الغضب» ٢٨ يناير، وبدايات تشكيل «اللجان الشعبية» في جميع نواحي مصر.

وفي ٣ فبراير أعلن المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر السفير محمد رفاعة الطهطاوي (غير الأزهري، القادم من وزارة الخارجية) تركَ منصبه وانضمامه بشكل كامل إلى المعتصمين في ميدان التحرير، وأنه «يساندهم بكل ما أوتى من قوة، ولن يترك الميدان إلا برحيل الرئيس مبارك عن الحكم.»

وكان هذا هو الموقف العملي الوحيد لأحد ذوي المناصب في المؤسسة الأزهرية تأييداً واضحاً للثورة وتسميةً للأمور بأسمائها، وإن كان صاحبه غير أزهري !

وكان لافتاً تأكيد السفير الطهطاوي على أنه لا يمثل الأزهر منذ لحظة إعلانه استقالته، وسكوت المؤسسة عن هذا.. فلم تعترض، ولم تؤيد: انتظاراً لما ستُسفر

عنه الأيام!

هذا السكوت المتربص أباح للإمام الأكبر بعد أيام من خلع مبارك أن يؤكد أن الأزهر لم يتملق أو يهادن النظام السابق خلال المظاهرات، مشيرا في هذا السياق إلى موقف السفير الطهطاوي، «الذي كان قد شارك في المظاهرات، وهو المتحدث الرسمي باسم الأزهر، وهو ما يعنى أن الأزهر كان مسانداً للثورة وليس للنظام»!

انتقاد حاد

ومع ارتفاع مطالب الميدان، واشتداد حدة النقد لمبارك لحثه على التنحي.. حصل «تلاسنٌ» بين الإمام الأكبر والفقيه المصري والأزهري القديم، وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» أيضاً د. يوسف القرضاوي.. حيث تكرر ظهور د. القرضاوي على إحدى القنوات الفضائية العربية مندداً بمبارك ونظامه، وحاثًّا جماهير الشعب على «المرابطة» في الميدان وعدم التراجع عن أيٍّ من مطالب الثورة.. وفي أثناء بعض هذه المداخلات حمل القرضاوي بشدة على الإمام الأكبر، متهماً إياه بـ«خيانة الثورة والركون إلى الظالمين»..

فرد عليه الإمام الأكبر «ضمنيًّا، وبما يشبه التصريح، وفي سياق انتقاد حاد لتدخل مرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي في الشأن المصري بتأييده القوي لمطالب الميدان ، حذر الإمام الأكبر (٧ فبراير ٢٠١١) بوجهٍ خاص من «إثارة المشاعر، واللعب على عواطف الجماهير، عبر فتاوى دينيةٍ صدرت بالأمس القريب من مرجعيات فقهية ورموز دينية دعت فيها إلى فتنة حرَّمها الله ورسوله وأجمع المسلمون كافةً على تأثيم كل من يدعو إليها».

ووصل الأمر، وفقاً لمصدر مقرب من شيخ الأزهر، إلى حد الإيعاز إلى «مجمع البحوث الإسلامية»، في اجتماعه الذي عقد الخميس ١٠ فبراير السابق لقرار التنحي، للتصويت على سحب الثقة من د. يوسف القرضاوي، إلا أن عدم اكتمال النصاب القانوني حال دون ذلك!

وفي يوم التنحي ١١ فبراير، وقبل إعلانه بساعات، صرح الإمام الأكبر للتلفزيون الحكومي بأن المظاهرات غدت حراماً، حيث تحققت مطالب الميدان، وانتهى «النظام» بقرار الرئيس تعيين نائبه اللواء عمر سليمان بالصلاحيات المطلوبة. وهو الموقف الذي اضطره لاحقاً، وأكثرَ من مرة، إلى الاعتذار عنه، مبرراً إياه بأن دافعه كان حقنَ الدماء وتهدئةَ الأمور!

في هذه التصريحات الأخيرة، قبيل التنحي، طالب شيخ الأزهر المتظاهرين في ميدان التحرير وكافة المحافظات المصرية بالعودة إلى بيوتهم وفض اعتصامهم فوراً، معتبراً أن ما يحصل نوعٌ من الخروج على الشرعية.

وزاد موقف المؤسسة الأزهرية حرجاً، وتأكيداً لمساندتها النظامَ المتداعي، بنفي مكتب شيخ الأزهر في اليوم ذاته (١١ فبراير ٢٠١١) ما تردد عن استقالته، حيث كانت شائعات قد ترددت صباح اليوم السابق عن استقالة الطيب احتجاجاً على القمع الذي يمارسه النظام مع المتظاهرين المطالبين بتنحي الرئيس حسني مبارك.

تحول نوعي

ولم يطرأ تحولٌ نوعي على موقف الأزهر حتى مساء «جمعة الحسم» ١١ فبراير) أو«جمعة الزحف» أي إلى القصر الجمهوري بمصر الجديدة)، حين أعلن اللواء عمر سليمان، المسمَّى قبل أيام "نائباً للرئيس» تخلي مبارك عن السلطة وتكليفه «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» إدارةَ شؤون البلاد.

من لحظتها بدأت المرحلة الانتقالية «المستطيلة»، والتي لم تنتهِ إلا بتنصيب الدكتور محمد مرسي رئيساً للبلاد في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، أو بالأحرى.. في يوم ١٢ أغسطس بإقالة رأسي «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي عنان، وإلغاء إعلانه الدستوري «المكمِّل» (والمكبِّل) الذي أصدره قبيل إعلان فوز محمد مرسي بالرئاسة.

***

موقف الأزهر من «الربيع العربي»

بانتصار الثورة المصرية في موجتها الأولى، التي تكللت بإزاحة مبارك ومعظم رؤوس نظامه الكبار في ١١ فبراير، بدا للمراقبين أن المؤسسة الأزهرية تتأهب لاستعادة زمام المبادرة على أكثر من صعيد.. ومنها ملف «الربيع العربي» (كما استقرت تسميته من قِبَل معظم المعلِّقين) برُمَّته..

ففي حين لم يكن للمؤسسة رأي واضح فيما حصل في تونس نهايات ٢٠١٠ من ثورةٍ شعبيةٍ ظافرةٍ أدت إلى هروب رئيسها زين العابدين بن علي وسقوط نظامه الأمني العتيد.. وفي حين كان موقف المؤسسة باهتاً، كما هو التوقع والمؤسف!، طوال الأيام الثمانية عشرة الممثلةِ الموجةَ الأولى من الثورة المصرية ..

بيان شديد اللهجة

لم يعد مقبولاً، بعد انتصار الثورة المصرية الكبير الأول، أن يظل موقف المؤسسة الأزهرية كما هو: متراوحاً بين الغياب الكامل، أو التواطؤ السافر، أو الخفوت غير اللائق!

من هنا.. كانت المؤسسة على قدْر التوقع هذه المرة.. فتتابعت التصريحات والبيانات من الإمام الأكبر ومن عدد من أبرز رجال المؤسسة (لا سيما رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر (د. حسن الشافعي)، تأييداً لحق الشعب الليبي، ثم الشعب اليمني، ثم الشعب السوري في طلب حريته وكرامته، وتغيير سلطاته الظالمة الباغية.. وذلك بعد تأييد الشعب التونسي، ثم الشعب المصري في المطالب ذاتها (بأثرٍ لاحق!).

كانت الثورة الليبية أولى الثورات التي تلت انتصار الثورة المصرية.. فلم تمضِ ستة أيام على تنحي مبارك حتى اشتعلت «ثورة ١٧ فبراير».

كان رد طاغية ليبيا معمر القذافي بالغ القسوة والعنف منذ اللحظات الأولى . نتيجةً لهذه القسوة المفرطة أصدر شيخ الأزهر (٢٦ فبراير ٢٠١١) بياناً شديد اللهجة، غير مسبوقٍ، مؤكداً أن حكم القذافي «أصبح الآن في حكم الغاصب

المعتدي المتسلط على الناس ظلماً وعدواناً»، داعياً جميع المسؤولين الليبيين وضباط الجيش الليبي وجنوده إلى «أن يرفضوا طاعة النظام في إراقة دماء الشعب الليبي واستحلال حرماته، وإلاّ أصبحوا شركاء له في الجرم».

وكان الشيخ قد ناشد قبل هذا البيان بأيام (٢١/ ٢/ ٢٠١١) «قادة الأمة - حكاماً وعلماءَ وعقلاءَ - إيقاف هذه المذابح البشرية فوراً، وحقن دماء الشعب الأعزل، والاستجابة لمطالبه المشروعة وحقه في الحرية والعدالة والعيش الكريم». وأضاف، موجهاً كلامه للحكام العرب والمسلمين: «لا تقتلوهم من أجل المطالبة بحقوقهم، فمن قتل دون حقه فهو شهيد، كما يقول النبي ﷺ».

الأزهر والثورة السورية:

ثم اندلعت الثورة السورية (١٥ مارس ٢٠١١..(وتأخر رد الفعل الأزهري الرسمي حتى ٨ أغسطس ٢٠١١ !

ولم ينفِ هذا التأخرَ البيانُ الرسمي الأول الصادر عن الأزهر، حيث قال : «الأزهر الذي صبر طويلاً وتجنب الحديث عن الحالة السورية، نظراً لحساسيتها في الحراك العربي الراهن، يشعر بأن من حق الشعب السوري عليه أن يعلن الأزهر وبكل وضوح أن الأمر قد جاوز الحد وأنه لا مفرمن وضع حد لهذه المأساة العربية الإسلامية»، وناشد «المسؤولين في سوريا الشقيقة أن يرعوا هذا الشعب الأبي»، «وأن يتداركوا الدماء المسفوكة والأسر المتشتتة والمصائر المهددة، ومواجهة الشعب الأعزل بالرصاص الحي دون جدوى وعلى مدى شهور عدة أهدرت فيها أرواح وانتهكت فيها حرمات وأعراض» .

وقد انُتقد تأخر بيان موقف الأزهر من الثورة السورية من عدد من القوى الثورية. وهذا مفهوم. لكن اللافت.. كان انتقاد الشيخ علاء أبو العزائم (أحد القيادات الصوفية المتنافسة على تصدر المشهد الصوفي بمصر) تصريحات شيخ الأزهر تجاه القضية السورية، معتبراً إياها غير كافية نظراً لمكانته السامية في العالم

الإسلامي، بل ومحملاً إياه مسؤولية سفك الدماء هناك، حيث يرى أنه كان يجب على الإمام الأكبر أن يذهب بنفسه إلى سورية لمحاولة المصالحة بين المعارضة ونظام بشار الأسد، داعياً إلى أن يكون شيخ الأزهر مثل بابا الفاتيكان وأن يمتلك طائرة خاصة يحط بها على الأراضي السورية، مثلما فعل بابا الفاتيكان السبق يوحنا بولس الثاني عندما ذهب بنفسه إلى رواندا في التسعينيات وجمع القبائل النصرانية التي كانت تحارب بعضها، ونجحت جهوده في وقف القتال الدامي بينهم.

تصاعد التصريحات

ومهما يكن من أمر.. فقد تصاعدت قوة وحدة تصريحات المؤسسة الأزهرية وبياناتها حول أزمة الشعب السوري «وما يتعرض له من قمع واسع ومن استعمال لأقصى درجات العنف واعتقال وترويع، يمثل مأساة إنسانية لا يمكن قبولها، ولا يجوز شرعاً السكوتُ عنها».

ولا تخفى المفارقة الكبيرة هنا.. بين موقف الأزهر، مؤسسة الإسلام السني («الأشعري»)، الجازم بأن ما يحصل من النظام السوري إجرامٌ وعدوانٌ يجيزانِ- شرعاً – الخروجَ عليه ومقاومتَه بكل سبيل.. وبين موقف المؤسسة الإسلامية الرسمية في سورية («الأشعرية» أيضاً)، وعدد من كبار أهل العلم السوريين من حَمَلة لواء المذهب السني الأشعري، وعلى رأسهم د. محمد سعيد رمضان البوطي، الجازمين بأن ما يحصل من احتجاج و«خروج» (لا «ثورة»!) على النظام «الشرعي» إنما هو «مؤامرة خبيثة، وتنفيذ لمخطط رهيب لضرب سورية والمقاومة»!

في أثناء ذلك كانت الاحتجاجات القوية قد اندلعت في مملكة البحرين (١٤ فبراير ٢٠١١)، ولم تلقَ صدًى مناسباً من قِبَل المؤسسة. ونُظر إلى خفوت أثر «الثورة البحرينية» (كما أسماها شبابُ البحرين الغاضبون) على أنه – من جهة – مراعاة لجانب المملكة العربية السعودية الرافضة تسمية تلك الاحتجاجات ثورةً، بل والمتدخلة عسكريًّا لمساندة النظام البحريني في محاولاته استعادة زمام الأمور. ومن جهةٍ

أخرى: تحفظٌ على سَمْت احتجاجات البحرين الشيعي، وما يستتبعه من حساسيات طائفية لها صلة وثيقة بموقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية و«حزب الله» اللبناني المؤيدين بقوة لما يعتبرانه «ثورة الشعب البحريني» ضد الفساد والظلم والتهميش.

الدعوة للحوار :

واكتفى شيخ الأزهر بإصدار بيان متأخر جدًّا (٨ أكتوبر ٢٠١١) وجه فيه كلمة إلى دول الخليج قائلاً: «في ضوء أحداث الخليج المقلقة التى تنذر بشَرٍّ حَذَّرَ منه النبي صلى الله عليه وسلم، وهو إثارة النَّعَرات الطائفية، ورفع رايات العصبية، مذهبيةً كانت أو عنصرية، والتي لا يقتصر خطرُها على تهديد مجتمعاتنا العربية وتمزيق نسيجها الاجتماعي، وحياتها الآمنة ووشائجها الوثيقة منذ مئات السنين، بل يُهدد كذلك بتدخل قوى مترصِّدة خارجية وإقليمية [في إشارة إلى إيران]، تتخِذُ الصراع المذهبي والخلل الاجتماعي، سبيلاً للتدخُّل والهيمنة، والاستبداد بمصير المنطقة [إشارة للوضع بالسعودية والبحرين]. في ضوء هذا كله نحذر الجميع من تطورات ليست في صالح أحَدٍ، ويومها يندم الكل على ما فعلوه بأنفسهم. كما نُوصي باسم الأزهر الشريف، الذي يُؤلمه أشد الألم ما يحدثُ الآن.. نُوصى بحل الخلافات والمشاكل عن طريق الحوار والمصارحة الرشيدة، ومِن حِكْمة القيادة أن تتخذ من الحلول ما يحولُ دون الأخطار التى تهدِّدُ أوطاننا العربية، فاحرصوا أيها الإخوة على وَحْدَتكم الاجتماعية حماية للحاضر والمستقبل. اللهم إنا نسألك رحمة تهدى بها قلوبنا، وتجمع بها شملنا، وترد بها الفتن، يا رب العالمين» .

وثيقة الأزهر

وبعد انتصار ثورة مصر بنحو تسعة أشهر.. تمخضت اجتماعاتٌ دعت إليها المؤسسة الأزهرية عدداً من علماء الأزهر والمثقفين المصريين عن إعلان وثيقة الأزهر بخصوص الربيع العربي، «وثيقة إرادة الشعوب العربية»، في ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

جاءت الوثيقة - التاريخية بحقٍّ - في أكثر من ألف كلمة، وستة مبادئ كبرى، تتلخص في اعتبار المعارضة الشعبية والاحتجاج السلمي، حقًّا أصيلاً للشعوب، واستنكار إمعان الأنظمة في تجاهل المطالب المشروعة بالحرية والعدالة والإنصاف، ونفي صفة «البغي» عن المعارضين الوطنيين «السلميين». بل وتذهب إلى أن معارضة القهر والفساد والظلم واجبةٌ على المواطنين لإصلاح مجتمعهم، وواجبٌ على الحكّام الاستجابة لهم دون مراوغةٍ أو عناد.

واعتبرت الوثيقة انتهاك حرمة الدم المعصوم هو الخط الفاصل بين شرعية الحكم وبين سقوطه في الإثم والعدوان الموجبين مقاومته «سلميًّا». وطالبت «الجيوش المنظّمة في أوطاننا كلِّها» أن تلتزم بواجباتها الدستورية في حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحوّل أدواتٍ للقمع وإرهاب المواطنين وسفك الدماء.

الحفاظ على النسيج الوطني:

كما دعت الوثيقة أيضاً من أسمتهم «قوى الثورة والتجديد والإصلاح» إلى الابتعاد كليًّا عن كل ما يؤدي إلى إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوى الخارجية أيًّا كان مصدرها، لئلا يتدخل الأجنبي في شؤون دولهم وأوطانهم .وأكدت أن عليها الاتحادَ في سبيل تحقيق حلمها في العدل والحرية، وتفاديَ النزاعات الطائفية والعرقية والمذهبية، حفاظاً على النسيج الوطني، ولبناء المستقبل على أساسٍ من المساواة والعدل.

وأعلنت الوثيقة المناصرةَ التّامة لإرادة الشعوب العربية في الإصلاح ومجتمع الحرية والعدالة التي انتصرت في تونس ومصر وليبيا، ولا تزال محتدمة في اليمن وسورية (دون أية إشارة إلى ما حصل: ثم هدأ نسبيًّا، في البحرين!) .وناشدت المبادرة الأنظمة تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والدستوري طوعاً، والبدء في خطوات التحول الديمقراطي.. «فصحوة الشعوب المضطهدة قادمة لا محالةَ، وليس بوسع حاكمٍ الآن أن يحجبَ عن شعبه شمس الحريّة».

مثلت هذه الوثيقة نقلة حقيقية في طرح المؤسسة الأزهرية بوصفها الإسلامي الأعم، وبوصف شيخها إماماً للمسلمين في أنحاء العالم، لا مجرد «موظف حكومي» كما كان شيخ الأزهر السابق د. محمد سيد طنطاوي يصرح في السابق!

obeikandl.com